The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 May/2017

تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة 2014/2003

م.م ضياء حسين سعود

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى – diaa.saud@gmail.com

الملخص:

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الأساسية التي تعرقل حركة التنمية الاقتصادية ، إذ تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويعد العراق واحد من هذه البلدان التي تعاني من هذه المشكلة التي عظمتها الظروف الاستثنائية التي مر بها اقتصاد البلد من حروب وعقوبات اقتصادية دولية ، وما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرارها ووجودها لمدة طويلة مع ارتفاع معدلاتها ، ففي عام 2003 بلغ معد البطالة (28,10%) وضهورها بإشكال وأنواع مختلفة مقابل استمرار ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه ، وهذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه المشكلة لتحليلها ومعرفة أسبابها وآثارها الخطيرة مع توضيح أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدل البطالة من خلال استخدام الطرق الإحصائية والقياسية ، ومن ثم التوصل إلى بعض الاستنتاجات ووضع المقترحات الملائمة لها والتي نجدها ضرورية للحد من البطالة في العراق .

الكلمات المفتاحية: البطالة ، الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم

پوختەی:

گرفتی بێکاری لە گرفتە ئابوریە گرنگەکان دا ئەنرێت کە دەبێتە ئاستەنگ لە بەردەم بزاوتی پەرەپێدانی ئابوریدا ، لە کاتێکدا زۆرینەی وڵاتانی جیهان ڕووبەڕوی ئەو گرفتە بونەتەوە لە گەڵ بونی جیاوازی لە پێشکەوتن و سیستەمی ئابوری و سیاسی و کۆمەڵایەتیدا لەو وڵاتانەدا ، عێراق یەکێکە لەو وڵاتانە کە گرفتی بێکاری تێدایە ، لە ساڵی 2003 ڕێژەی بێکاری لە عێراق گەیشتۆتە (28.1 ٪) لەگەڵ دەرکەوتنی بە شێوەی جۆراو جۆر لە بەرامبەر بونی لاوازی توانای کەرتە ئابوریەکان بۆ وەخۆ گرتنی بێکاران ، ئەم تووێژینەوەیە ئاماڵ نجی ئەوەیە تیشك بخاتە سەر سروشتی ئەو گرفتە وە زانینی هۆکارەکانی و دەرخستنی دەرئە نجامەکان لەگەڵ دەستنیشان کردنی گرنگ ترین گۆڕاوە ئابوریەکان کە کاریگەریان هەیە لەسەر تێکڕاکانی بێکاری ئەوەش بە بەکاربردنی ڕێگا ئاماری و پێوانە کاریەکان . وە گەیشتنی بە کۆمەڵێك دەرئە نجام و پێشنیار کە پێویستن بۆ کەمکردنەوەی بێکاری لە عێراق .

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 May/2017

Abstract

The problem of unemployment is one of the main problems that impede the movement of economic development, as most countries of the world face different levels of progress and their economic, social and political systems, Iraq is one of those countries suffering from this problem, which was exacerbated by the extraordinary circumstances of the country's economy, , And this problem is exacerbated by its persistence and existence for a long time with high rates. In 2003, the unemployment rate (28.10%) and its losses were in various forms and types in view of the continued weakness of the economic sectors' ability to absorb the increasing number of public hands, This research aims to shed light on the nature of this problem to analyze and identify the causes and effects of serious and clarify the most important economic variables that affect the rate of unemployment through the use of statistical methods and standard, and then reach some conclusions and develop proposals that are appropriate to them and We find it necessary to reduce unemployment in Iraq.

.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 May/2017

المقدمة :

تعد البطالة بأشكالها المختلفة من اهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم المجتمعات البشرية على اختلاف درجة نموها وتطورها ، فقد أصبحت مشكلة البطالة تمس استقرار المجتمعات وتماسكها ، لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق لما لها من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة ، فهي تعد من المشكلات الأساسية التي تعرقل حركة التنمية الاقتصادية والتقدم ، حيث تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويعد العراق واحد من هذه البلدان التي تعاني من هذه المشكلة التي عظمتها الظروف الاستثنائية التي مر بها اقتصاد البلد منذ ثمانينات القرن الماضي متمثلة بالحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي المُمتد للمدة 2003/1990 ، وقد تفاقمت هذه المشكلة مع الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 ، مما أدى إلى تدهور مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتراجع مستويات المعيشة ، وما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرارها ووجودها لمدة طويلة مع ارتفاع معدلاتها ، ففي عام 2003 بلغ معد البطالة (28,10%) وضهورها بإشكال وأنواع مختلفة مقابل استمرار ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه ، وبالتالي تزايد معدلات الفقر واختلال كبير في سوق العمل ، وبات الاقتصاد العراقي عاجزا عن استيعاب العمالة لتصبح مشكلة البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية يعاني منها المجتمع العراقي ، وقد حاولت الحكومة العراقية العمل على منح فرص عمل لآلاف الشباب للعمل في الأجهزة الأمنية التي شُكلت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق آملاً في امتصاص جزء من البطالة ، لكنه مازالت معظم شرائح المجتمع تعاني من مشكلة البطالة .

وسوف نحاول من خلال هذا البحث التعرف على واقع وأسباب مشكلة البطالة في العراق ، وقياس تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة للمدة 2014/2003 باعتبار ان معدل البطالة كمتغير تابع ، ومعرفة مدى تأثره ببعض من المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهي متغيرات مستقلة او تفسيرية وهي (معدل نمو السكان ، الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل التضخم) .

مشكلة البحث : يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة البطالة والتي ينجم عنها آثار اقتصادية واجتماعية تنعكس في نهاية الأمر على واقع المجتمع العراقي عموما ، وهناك بعض من المتغيرات الاقتصادية تؤثر على تفاقم مشكلة البطالة في العراق .

فرضية البحث : انطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة قوية بين معدل البطالة وبعض من المتغيرات الاقتصادية ، أي علاقة طردية بين (معدل نمو السكان ومعدل البطالة) وعلاقة عكسية بين (الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل التضخم) مع معدل البطالة .

هدف البحث : يحاول البحث تسليط الضوء على اهم واخطر قضية تعاني منها اقتصادات الدول ومنها الاقتصاد العراقي كمحاولة لتحليل واقع هذه المشكلة ومعرفة أسبابها وأثارها الخطيرة ، باعتبارها أصبحت تشكل تهديداً جديداً للعراقيين ، مع ربط اهم المتغيرات التي تؤثر في معدل البطالة وبيان قوة تأثيرها عليها .

أهمية البحث : تكمن أهمية الدراسة في كونها توضح تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة 2014/2003 .

منهجية البحث : من أجل إثبات فرضية البحث وبغية تحقيق الأهداف المرجوة ، فأن منهجية البحث تستند إلى الوصف التحليلي عن طريق جمع البيانات وتحليلها ، واستخدام الطرق الإحصائية والقياسية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة ، من أجل تفسير تلك المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة وتحليلها إحصائيا واقتصاديا من خلال تطبيق النماذج الإحصائية والقياسية .

هيكلية البحث :

قسم البحث إلى أربعة مباحث يتناول المبحث الأول مفهوم البطالة وأنواعها وأشكالها وأسبابها، والمبحث الثاني يبين كيفية حساب معدل البطالة وخسائرها الاقتصادية ومشكلات قياسيها، ويأتي المبحث الثالث ليتكلم عن واقع البطالة وأسبابها في العراق، أما المبحث الرابع يختص بالجانب التطبيقي فقد تناول بناء الأنموذج الاقتصادي القياسي لمعدل البطالة في العراق .

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 May/2017

المبحث الأول
مفهوم البطالة وأنواعها وأشكالها وأسبابها

تمهيد:

يختلف مفهوم البطالة من مجتمع إلى آخر باختلاف طبيعة ذلك المجتمع ومفاهيمه وتقاليده ونوعية العمل الذي يمتهنه ، ففي حين لا يوجد معنى للبطالة في المجتمعات الريفية والتي تمتهن الزراعة ، إلا أن ازدهار الصناعة وما وفرته من تنوع في التخصيص والتدريب وفرص العمل برزت مشكلة البطالة كظاهرة اقتصادية ملموسة ، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف اكثر على مفهوم البطالة وأنواعها وأشكالها وأسبابها .

أولا: مفهوم البطالة :

لقد اهتم العديد من الباحثين في دراسة ظاهرة البطالة، وقد اختلفت وجهات نظرهم تبعاً للهدف الذي يسعى إلى تحقيقه سواءً كان اقتصادياً أم اجتماعياً أم سياسياً. ولكن الواقع يشير إلى أن البطالة لا يوجد لها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أبعاداً واضحة المعالم من ناحية المفهوم ، لأنها في الأغلب تعني عدم التشغيل، وهذه بعض المفاهيم عن ظاهرة البطالة .

تعرف البطالة بأنها (كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وغير قادرين على الحصول على فرصة عمل، فتنشأ البطالة من عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه) (طاقة، 2009) ، وهناك تعريف آخر للبطالة (عدم قيام فرد أو جماعة بأي جهد بدني أو ذهني يبذله الإنسان (الفرد أو الجماعة) خلال مدة زمنية معينة مقابل أجر محدد) (هيكل، 1981)

وتعرف بانها (التوقف عن العمل او عدم إمكانية تشغيل الأيدي العاملة بسبب الوضع الاقتصادي) (الكيالي ، 1974)

كما تعرف البطالة بانها (الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة نتيجة لعوامل خارجة عن أرادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ، وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة) (السوداني ، 2010)

وهناك من يرى ان البطالة في تعريفها الشامل (إمكانية النظام الاقتصادي والاجتماعي على خلق فرص استغلال واستثمار وتشغيل اقتصادي ولعوامل الإنتاج فيه متمثلة بالعمل ورأس المال والأرض والتنظيم لأسباب عديدة ، وما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية واجتماعية على أصعدة متعددة) (الراوي ، 2003)

وعلى هذا الأساس عرفت منظمة العمل الدوليةُ العاطل عن العمل انه كل قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى ، ولكن هذا التعريف ينطبق على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وكل الذين سبق لهم ان اضطروا لتركة لأي سبب من الأسباب .

يتضح من ذلك انه ليس كل من لا يعمل يعد عاطلاً ، وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن العمل يعد ضمن دائرة العاطلين ، فدائرة من لا يعمل تعد اكبر بكثير من دائرة العاطلين كما يتضح ذلك من الشكل الاتي :

شكل (1) يوضح من هم العاطلون

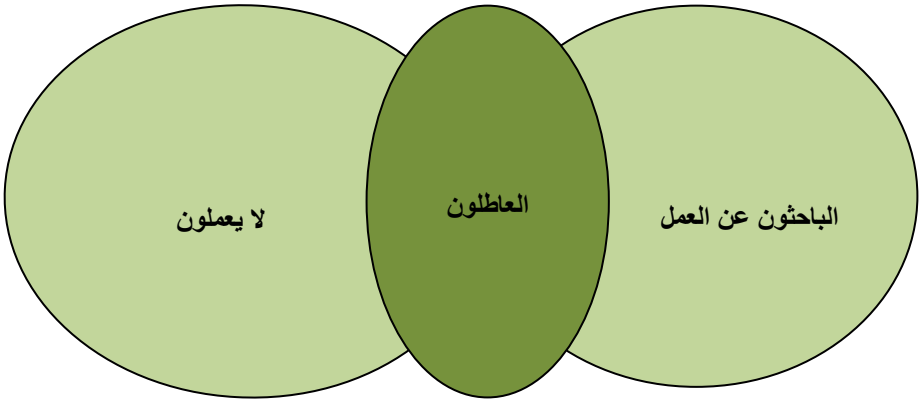

المصدر: من عمل الباحث

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 **May/2017**

ثانياً: أنواع البطالة :

هناك أنواع وأشكال للبطالة سنحاول التركيز على أهمها وهي :-

1- البطالة الهيكلية :

ان مفهوم هذا النوع من البطالة ينتج بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي ويؤدي إلى حالة عدم توافق بين العرض المتاح للعمل وبين مؤهلات ومهارات الباحثين عنه ، وعادة ما تكون هذه التغيرات راجعة إلى حدوث تغير في الفن التكنولوجي او تغير في هيكل الطلب على المنتجات او قد يكون عدم توافق جغرافي بين الأماكن التي يتواجد بها فرص العمل والأماكن التي يتواجد بها الباحثون عن العمل لأسباب قد تكون لانتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة . وهذا هو مفهوم البطالة الهيكلية والتي تتواجد في الدول الصناعية ، ولكن مفهوم البطالة الهيكلية في دول العالم الثالث يرجحها الاقتصاديون عادة إلى عدم توافق بين أعداد فرص العمل الجديدة التي يوفرها الاقتصاد القومي وبين أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً (الأهواني ، 1993)

2- البطالة الموسمية :

ويحدث هذا النوع من البطالة في احد قطاعات الاقتصاد القومي نتيجة تغير الظروف الاقتصادية او المناخية في بعض الفصول مما يؤدي الى ركود في العمل في هذه القطاعات وعادة ما يظهر هذا واضح في قطاع الزراعة في غير موسم الحصاد وكذلك في قطاع الفنادق والمطاعم في فصل الشتاء(الحصري، 2007)

3- البطالة الاحتكاكية :

يظهر هذا النوع من البطالة بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المهن والمناطق المختلفة وينشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وكذلك أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل ، إن المشكلة الرئيسية التي تؤدي إلى ظهور البطالة الاحتكاكية هو ضعف الإعلان عن العمل عبر إعلانات الصحف والاتصالات المباشرة ومكاتب التوظيف أي لابد من توفر ما يسمى بمكتب توظيف وطني او أي دائرة تقوم بتبادل المعلومات بين عارض العمل والباحث عنه(الحجار، 2010).

4- البطالة الدورية :

ان النشاط الاقتصادي بكافة متغيراته لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة ولكن هنالك ما يعرف بالدورة الاقتصادية وهي حالة من التقلبات بين الكساد والرخاء تحدث كل ثلاثة او عشر سنوات ، ولها خاصية التكرار والدورية ومن اهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي الطلب على العمالة وما يطرأ عليها من تقلبات تظهر على معدل البطالة ، اذ أن مرحلة الكساد من سماتها هو ارتفاع في معدلات البطالة ، اما مرحلة التوسع والرخاء فمن سماتها انخفاض في معدل البطالة(الحجار،2010)

ثالثاً: أشكال البطالة :

هناك أشكال للبطالة تظهر متداخلة مع أنواعها وهي : (الحجار، 2010)

1- **بطالة سافرة :**وهي التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاح أي وجود عدد من الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكن عند مستوى الأجر السائد ودون جدوى.
2- **البطالة المقنعة :** المراد بها هي تلك التي يتكدس فيها عدد العمال بشكل يفوق حاجة العمل الفعلية ، أي بمعنى آخر عمالة زائدة لا تنتج شيئاً تقريباً وان الاستغناء عنها لا يؤثر على حجم الإنتاج ، وبالظاهر إنها تعمل وتتقاضى اجراً ولكنها من الناحية الفعلية لا تضيف شيء للإنتاج وتظهر واضحة في القطاع الحكومي.
3- **البطالة الاختيارية :** وهي حالة اختيارية يقوم بها العامل بتقديم استقالته من العمل لوجود مصدر دخل آخر او انه يبحث عن ظروف عمل افضل .

رابعاً: أسباب البطالة :

بالرغم من اختلاف أسباب البطالة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ومن دولة إلى أخرى ، الا إنها عموماً تتصف ببعض الصفات او السمات المشتركة ، ومن هنا يقتضي الأمر بالإشارة إلى مجمل تلك الأسباب وكما يلي :

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 **May/2017**

1- ان البطالة كانت جزءً من حركة الدورة الاقتصادية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش .
2- ان البطالة الآن أصبحت ومنذ اقل من نصف قرن تقريباً مشكلة هيكلية ، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي ، فهي تتفاقم سنة بعد أخرى .
3- إخفاق خطط وجهود التنمية الاقتصادية في الدول النامية .
4- تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية .
5- إخفاق تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي .
6- تطبيق آليات السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي .
7- السيطرة الاستعمارية والتخلف الاقتصادي .
8- ضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي
9- التوجه غير السليم للموارد المالية للدولة .
10- انخفاض الطلب على العمالة محلياً ودولياً .
11- الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الدول النامية .
12- نمو قوة العمل ، ولا سيما في الدول النامية بنسبة اكبر من النمو السكاني فيها .

المبحث الثاني

حساب معدل البطالة وخسائرها الاقتصادية ومشكلات قياسها

تمهيد:

يعد حساب معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلات البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعالياتها ، حيث لا يمكن علاج مشكلة البطالة مالم يكن هناك تصور حقيقي لها ، وللإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة ، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة ، والذي سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث الذي يتناول حساب معدل البطالة وخسائرها الاقتصادية ومن ثم معرفة مشكلات قياسها .

أولا :حساب معدل البطالة :

أن حساب معدلات البطالة هي المشكلة الأولى التي تواجه المخططين المعنيين بإيجاد الحلول لهذه الظاهرة ، فليس من المستبعد ان تتضارب الأرقام بحسب مصادرها من مؤسسة إلى أخرى . وتعد التعدادات السكانية والمسوح الأسرية المصدر الرئيسي لاحتساب معدلات البطالة ، وذلك لكونها توفر في أن واحد المعطيات البيانية بشأن العاطلين ومجموع قوة العمل ، الا أن التباعد الزمني في إجراء التعدادات مرة كل عشر سنوات او اكثر عادة والمدة الزمنية نسبياً للتجهيز الآلي لبيانات مسوح الأسر تحد من إعطاء أرقام دقيقة لمعدلات البطالة .

كما تشكو بيانات مكتب التشغيل المتعلقة بالبطالة من قصور واضح في التسجيل فضلاً عن ان نسبة العاطلين المسجلين في هذه المكاتب لا تتجاوز نسبتهم (20%) في افضل حالاتها ، وللوقوف على حجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة (اي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة) وبالرغم من بساطة هذا المعدل فان حسابه يواجه صعوبات كثيرة منها ما يتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل كذلك هناك صعوبات إحصائية تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل بعد تعريفهم وكذلك بشأن حصر قوة العمل .

كما أن هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة بمعنى هل يعلن معدل البطالة شهرياً او كل ثلاثة اشهر ام كل ستة اشهر او سنوياً ، ففي بعض الدول تقل فيها الإمكانيات المادية والإحصائية كالبلدان النامية يكتفي بتقدير إعلان هذا المعدل سنوياً واحياناً حسب الظروف ، اما في الدول الصناعية المتقدمة فان هذا المعدل يعلن شهرياً كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تتفاوت أيضا مناهج قياس معدل البطالة ففي الكثير من الدول ذات الإمكانات المحدودة غالباً ما يعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل ، وفي الدول الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسوحات الإحصائية التي تقوم بها مكاتب إحصاءات العمل . ونظراً لصعوبة سؤال جميع الأفراد لمعرفة من يعمل ومن لا يعمل فانه عادة ما يكتفي بسؤال عينة من العائلات وتحليل نتائج هذه العينة وحساب معدل البطالة عنها ، وعند مسح الاستطلاع يصنف كل فرد في فئة من الفئات الآتية :

1- يعمل 2- لا يعمل 3- خارج قوة العمل

وفي حالة الفئة الأولى يسجل جميع الذين كان لديهم عمل خلال الأسبوع الذي تم فيه الاستطلاع وكذلك من يعمل جزئياً اي لبعض الوقت وبغير أرادتهم حتى لو عمل لساعة واحدة في ذلك الأسبوع ، ويسجل في الفئة الثانية من سرح من

عمله بشكل مؤقت وينتظر العودة إليه وكذلك الذي ينتظر الحاقه في وظيفة جديدة خلال أربعة أسابيع ، فضلاً عن أولئك الذين يبحثون بجدية عن عمل ومستعدون له في اي وقت وكانوا قد بذلوا جهداً ملموساً لإيجاد وظيفة خلال الأسابيع الأربعة التي سبقت إعداد العينة . اما فيما عدا ذلك فيعد خارج قوة العمل ، مثل المتقاعدين والطلبة الذين يدرسون كل الوقت ولا يعملون أطلاقا باجر وكذلك ربات البيوت . وفي ضوء ذلك يحسب معدل البطالة على أساس نسبة عدد العاطلين القادرين على العمل إلى أجمالي قوة العمل (عرب،1991)

$$\frac{\text{عدد العاطلين القادرين على العمل}}{\text{أجمالي قوة العمل}} \times 100$$

وتجدر الإشارة إلى انه طبقاً لإحصاءات العمل في بعض الدول الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة الى قوة العمل المدنية ، أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة وفي دول أخرى ينسب المعدل الى أجمالي قوة العمل بمن فيها العاملون في القوات المسلحة وفي الحالة الثانية يكون المعدل اقل مما لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط ، وتتلخص طريقة حساب معدل البطالة في الاقتصاد بحساب قوة العمل من خلال طرح عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة زائداً من يقعون خارج قوة العمل كالمتقاعدين وكبار السن وإذ طرحنا من يعملون في القوات المسلحة فالمتبقي يمثلون قوة العمل المدنية ، وبالرغم من بساطة حساب معدل البطالة أعلاه ألا أن كثيراً من النقد قد وجهت إلى هذا الحساب وتأتي في مقدمتها هي ان هذه الطريقة في الحساب ربما تغالي في تقدير عدد العاطلين لسبب بسيط وهو انه لا توجد لدينا وسيلة للتأكد تماماً من صحة ما يدعيه بعض المتعطلين من قولهم انهم كانوا جادين في البحث عن فرصة للعمل ، ففي اغلب الدول الصناعية المتقدمة والتي فيها نظام للضمان الاجتماعي كثيراً ما تصنف الإحصاءات بعض الأفراد على انهم في حالة بطالة بالرغم من انهم جادين في البحث عن عمل بل وقد يرفضون فرص العمل المتاحة أمامهم لان أجرها اقل من معونة البطالة التي تمنح لهم وفي حالات كثيرة قد يستمر بعض الأفراد في البقاء ضمن قوائم المتعطلين ولا يكونون جادين في البحث عن عمل ليستمروا في الاستفادة من برنامج المساعدة الاجتماعية الحكومية ففي مثل هذه الحالات يصنفون على انهم عاطلون في حين انه طبقاً للتعريف السائد للبطالة لا يجوز عدهم عاطلين ونتيجة لذلك يرتفع عدد العاطلين وتكون هناك مبالغة في حساب معدل البطالة .

وعلى العكس قد لا تشمل إحصاءات البطالة جانباً مهماً من المتعطلين فعلاً لمجرد انهم توقفوا عن البحث عن فرص للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم لذا فانهم لا يسجلون في قوائم المتعطلين ولهذا فهم لا يدرجون ضمن قوة العمل أيضا وهذا بلا شك خطأ يعاب على حساب معدل البطالة طبقاً للطريقة التي تم عرضها وتبدوا أهمية هذه النقطة بالتحديد في فترات الكساد ، كذلك يلاحظ انه في أوقات الكساد لا يجد عدد كبير من الأفراد وظائف لكل الوقت بل لبعض الوقت فقط وهؤلاء كما رأينا فيما تقدم يدرجون ضمن العاملين ، حتى لو كان الفرد يعمل لمدة ساعة واحدة في الأسبوع بغير إرادته وكان جاداً في البحث عن فرصة عمل توفر له عملاً كل الوقت ، ونظراً لان العاطلين لا يشكلون فئة متجانسة فغالباً ما تكون معدلات البطالة بين النساء اعلى منها بين الرجال كما ان معدلات البطالة بين المراهقين والشباب اعلى منها بين البالغين ، كما أن هناك أسواق عمل يصيبها الضرر اكثر من غيرها فهذا يعكس عدم التكافؤ في توزيع أعباء البطالة . كل هذه الأمور تحد من توفير سلسلة زمنية محدثة باستمرار لمعدلات البطالة .

أما المعدل الطبيعي للبطالة هو ذلك المعدل الذي عنده يتعادل كلاً من الداخلين والخارجين من سوق العمل، إذ تتساوى توقعات كلاً من العمال وأصحاب العمل فيما يتعلق بسلوك الأسعار والأجور والجدير بالذكر أن محاولة تحقيق معدل بطالة أقل من الطبيعي يعني زيادة معدلات التضخم وبشكل مُتسارع وهذا له أثر سلبي على الاقتصاد القومي، لهذا يمكن تعريف البطالة الطبيعي بأنه أدنى معدل بطالة يمكن أن يسود من دون أن يؤدي إلى تزايد التضخم(داود، 2011)

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 **May/2017**

شكل (2) معدل البطالة الطبيعي

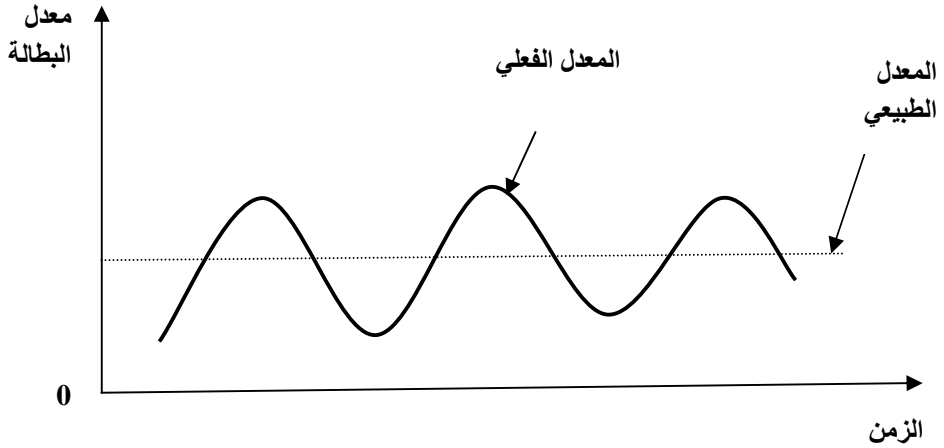

Source: Prof. Roy Rotheix (2007) Cornell, Skidmore College, introduction to Macroeconomics, State of America, University Press

ثانياً : حساب الخسائر الاقتصادية للبطالة :

يعد الاقتصاديون أي قدر من البطالة مهما كان ضئيلاً فانه يشكل خسارة اقتصادية واجتماعية مركبة وعلى فترات زمنية مختلفة ومضاعفة ويجتهدون في حسابها ووضع المعايير والأساليب والطرق الرياضية ليبرهنوا على خطورتها ، ولعل اكثر طرق حساب الخسارة الاقتصادية لبطالة اي عنصر من عناصر الإنتاج وضوحاً هي تلك التي تعتمد على عدد عناصر الإنتاج وعدد العاطلين من كل عنصر ومعدل إنتاج العنصر العاطل مقارنة بأقرانه المشتغلين وكذلك معدل سعر الوحدة الواحدة من ناتج ذلك العنصر وطول المدة الزمنية التي استمر فيها العنصر الإنتاجي بحالة بطالة ، ويمكن حساب الخسارة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع بسبب البطالة لأي عنصر من عناصر إنتاجه وحسب المعادلة الآتية (الراوي،2003)

الخسارة الاقتصادية للمجتمع بسبب البطالة = عدد عناصر الإنتاج العاطلة × معدل إنتاجية العنصر الواحد × معدل سعر الوحدة الواحدة من الناتج × المدة الزمنية للعنصر المتعطل

وتعكس النتيجة النهائية لهذه المعادلة المقدار النقدي لخسارة المجتمع فقط والأسعار الجارية ، فضلاً عن الخسائر الاجتماعية المتمثلة بالإلام والمعاناة والتضحيات التي يتحملها العاطلون عن العمل وذويهم نتيجة الحرمان والآثار النفسية التي يقاسون منها وذويهم واحتمالات اندفاعهم نحو الجنون والجريمة والخروج عن قوانين المجتمع ومعتقداته . ووفقاً لطريقة الحساب هذه يمكن حساب كل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تعطيل القادرين عن العمل وكذلك عن ترك الأراضي والمباني الصالحة للاستغلال الزراعي او الصناعي او الخدمي دون استغلال وكذلك الخسائر الناجمة عن اكتناز الأموال وحجبها عن دورة الدخل والتداول فضلاً عن بطالة المنظمين القادرين على التنظيم الاقتصادي للمشاريع والراغبين فيه والباحثين عنه . ان طريقة الحساب هذه تقوم على حساب الفرص الضائعة من المجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل كما إنها تعتمد على حساب الفرص البديلة لتعطي للقائمين على السياسة الاقتصادية صور بضرورة واهميه الاجتهاد لابتكار الوسائل والتدابير لاستغلال الموارد الاقتصادية عموماً لتجنب الخسائر المحتملة بسبب عدم تحقيق حالة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج . ان حساب الخسائر تلك ستعطي أرقاما مذهلة وستدفع بالضرورة المهتمين والمسؤولين عن صناعة السياسات الاقتصادية إلى استمرار هذه الخسائر سواء أكانت في عنصر العمل او الأرض او رأس المال المكتنز وستدعوهم إلى اتخاذ إجراءات ملائمة للاستثمار .

ثالثاً :مشكلات قياس البطالة :

تمثل البطالة لغزاً محيراً أمام العلماء والسياسيين والتنفيذيين على حد سواء وذلك لتعقد جوانبها وارتباطها بمتغيرات ومحددات عديدة ومع ذلك ومهما اختلفت إحصاءاتها فلا يختلف احد على ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة هي الحل المثالي لمواجهتها . أن المفهوم التقليدي للبطالة يؤدي إلى الحصول على تقديرات متدنية وغير

حقيقية لواقع البطالة فالتقدير الحقيقي لنسبة البطالة يجب أن يشمل هؤلاء الذين فقدوا الأمل في البحث عن فرصة عمل فضلاً عن التسجيل غير الكامل لمعدلات بطالة الإناث والتسجيل غير الكامل أيضا للعملين تحت سن الخامسة عشر سنة ومن هم فوق الستين سنة مما يؤثر كله على سلامة التوصل إلى معدلات بطالة صادقة تماماً ، أن بعض العاطلين قد يتراجع عن التقدم للعمل بسبب ضعف المرتبات التي قد تقل في بعض الأحيان عن نفقات الانتقال والترتيبات الحياتية اللازمة لشغل الوظيفة او بسبب اليأس من إمكانية الحصول على هذه الوظيفة أصلا في ظل محدودية فرص العمل التي تعلن عنها الحكومة مقارنة بعدد المتقدمين لها ، او بسبب اليقين من أن الوساطة سوف تقوم بدور مهم في تحديد من يشغل الوظيفة المعروضة ولذلك فان من ليس له واسطة يتنحى عن التقدم للوظيفة كما ان من بين من لا تنطبق الشروط عليهم أشخاص بدون مؤهلات كما أن بينهم خريجي السنوات السابقة وكأن حداثة التخرج او قدمه تخرج المتقدم من تصنيف العاطلين كما ان هناك من يعمل في أعمال مؤقتة غير دائمة ، كما ان بعضهم من النساء المتزوجات اللائي تزوجن ويعشن حياة مستقرة فاذا استبعد كل هؤلاء فالمتبقي هو العاطل عن العمل وفق البيانات الحكومية الرسمية ، ومن أوجه القصور الأخرى لإحصائيات البطالة ان مؤشر البطالة يحسب عدد العاطلين في لحظة زمنية معينة ولا يعطينا المؤشر مقدار المدة الزمنية التي كان فيها العاطل عن العمل عاطلاً قبل لحظة التعداد .

المبحث الثالث
واقع وأسباب البطالة في العراق

تمهيد :-

قبل أن نخوض في واقع البطالة لابد ان نلق نظرة سريعة على أهم السمات التي طرأت على الاقتصاد العراقي خلال العقود الماضية والتي أفرزت من خلالها مشاكل والتي لحد الآن يعاني منها هذا الاقتصاد ناهيك عن المشاكل الحديثة التي ظهرت مع الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد . أن الاقتصاد العراقي لايزال يعاني من مشاكل عديدة لازمته منذ اكتشاف النفط وتصديره بالإضافة إلى الأحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي ، بدأ من تأسيس الدولة العراقية ولغاية انهيار النظام السابق في عام 2003 وما تحمله الاقتصاد من حروب وعقوبات اقتصادية دولية أثقلت الاقتصاد بمشاكل لا حصر لها مما أدى إلى تحمل الشعب معاناة كبيرة ، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على واقع وأسباب البطالة في العراق .

أولا: واقع البطالة في العراق :

لقد استطاع العراق ان ينطلق بالاقتصاد شوطاً كبيراً بعد الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في السوق الدولية في السبعينات من القرن الماضي ، وجاء التأميم في عام (1972-1973) ليحقق وفورات كبيرة في العملات الأجنبية فعملت الدولة على تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد ومنها الأيدي العاملة ، الا أن حرب الخليج الأولى خلال الثمانينات أدت إلى التقليل من الأيدي العاملة بسبب أن اغلب العراقيين القادرين على العمل التحقوا بالجيش ، واستمر معدل دخل الفرد العراقي السنوي بالتراجع وتراجع اكثر في عام 1994 بعد ان فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق وتدهور إنتاج وتصدير النفط ، ووصلت معدلات الفقر ما بين (40%-50%) من السكان ، اما في الأعوام التي تلت عام 2003 فحتى تكون هناك أبعاد واضحة لمشكلة البطالة لابد من توفر قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن العاطلين حيث هناك بعض المؤشرات لابد من توفرها لعلاج المشكلة في العراق وبسبب وجود بعض التحديات لأجراء التعداد السكاني نفتقر إلى هذه المؤشرات ، وان وجدت فهي ناتجة عن مسوحات لا تخلو من نسبة الخطأ فهي لا تصور الواقع الحقيقي للمشكلة .

ومن تحليل الجدول رقم (1) الذي هو واقع المسوحات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء للمحافظات العراقية نتعرف على زيادة او نقصان معدل البطالة في العراق ، اما تأثير البطالة على الشباب بالرغم من امتلاك العراق لموارد متنوعة الا انه لم ينجح في تحقيق تنمية ملموسة بل استند الاقتصاد العراقي باسره على قطاع النفط الذي شكلت إيراداته المالية نسبة (95%) من إجمالي الصادرات لعام 2012 ، اما القطاع العام فقد ضاق بالموظفين وظل القطاع الخاص قائماً على الصناعات التقليدية والتي تزامنت مع استمرار ضخ الخريجين من الشباب من الجامعات والمعاهد والمدارس الباحثين عن العمل دون جدوى فزاد من بطالة الشباب وتركت هذه البطالة آثارا جسيمة على الشباب .

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 May/2017

جدول رقم (1)
معدلات البطالة بين السكان بعمر (15) سنة فاكثر حسب المحافظات للسنوات (2003- 2014)

المحافظات	معدلات البطالة %							
	2003	2004	2005	2006	2008	2011	2012	2014
نينوى	31.20	36.20	18.21	27.48	21.91	7,3	14,6	8,2
كركوك	19.40	31.30	17.91	7.90	12.63	2,5	4,9	2,9
ديالى	31.20	34.70	17.81	18.47	14.62	15	12,9	8,8
الأنبار	33.30	25.00	–	–	13.77	18,1	10,7	19,6
بغداد	33.00	28.50	16.80	15.74	11.77	9,7	15	13,3
بابل	21.60	13.50	10.97	14.10	12.34	9,5	8,4	9,5
كربلاء	14.00	13.00	17.52	18.53	14.20	9,6	7,4	6,7
واسط	16.00	17.10	7.25	8.82	12.71	9,7	13	7,2
صلاح الدين	25.40	16.90	20.14	18.36	18.01	12,4	8.7	8,2
النجف	18.10	21.60	23.73	18.90	14.48	10,4	11,1	8,3
القادسية	23.50	35.20	26.03	19.89	14.78	41.8	41.0	13,2
المثنى	28.20	29.90	27.75	22.94	24.89	40.6	37.6	8,0
ذي قار	46.20	46.90	33.24	27.82	30.81	40.5	40.4	17,4
ميسان	30.50	24.60	21.78	18.68	16.58	43.2	41.5	16,5
البصرة	15.50	10.50	7.90	12.46	15.51	43.6	43.2	12,2
إقليم كردستان								
دهوك	–	–	–	–	16.91	37.6	41.9	8,8
أربيل	–	–	–	–	13.22	42.9	43.1	8,3
السليمانية	–	–	12.75	13.75	11.88	45.4	47.6	5,7
*المجموع	28.10	26.80	17.97	17.50	15.34	43.8	42.9	10,6

المصدر / المجموعة الإحصائية (2012-2013) / الجهاز المركزي للإحصاء / نتائج مسوح التشغيل والبطالة للسنوات (2003-2008) .
* لم ينفذ الجهاز المركزي للإحصاء مسح للتشغيل والبطالة للسنوات 2007 ، 2009 ، 2013 .
- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مسح شبكة معرفة العراق لسنة 2011، ص151 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2012 – IHSES II،2014، ص 217
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام 2014

نلاحظ من جدول (1) ان معدل البطالة لمجموع محافظات العراق لعام 2003 كان (28.10) وهو مرتفع جداً واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2004 والأسباب تعود إلى الأحداث التي ظهرت في هذه الفترة ومنها حل الجيش والشرطة ودوائر المخابرات والإعلام ناهيك عن ضعف الوضع الأمني وغلق معظم المصانع والشركات الخاصة وتسريح عمالها ، ألا أن هذا المعدل بدأ يتناقص فيما بعد إلى ان وصل في عام 2008 إلى (15,34) وهذا يشير إلى ان الأوضاع بدأت بالتحسن ألا أن هذا المعدل جاء من مسح لعينة من المجتمع وليس للمجتمع ككل لذا يتطلب الأمر إلى ضرورة إجراء التعداد السكاني لأنه اهم وأوضح مؤشر يعتمد عليه في معرفة معدل ونسبة هذه المشكلة المهمة والخطيرة والتي تعبر عن رفاهية المجتمع بنقصانها او عن تدهور أوضاع البلد بزيادتها ، ثم أخذ هذا المعدل بالارتفاع إلى أن وصل في عام 2012 إلى (42,9) ثم أخذ بالانخفاض إلى أن وصل في عام 2014 إلى (10,6) .

وعند التطرق للمحافظات نرى ان معدل البطالة في عام 2003 وعام 2004 اكثر مما هو عليه في عام 2014 أي أن الأوضاع أخذت تتحسن في جميع المحافظات كما نلاحظ في محافظة بغداد اذ أن معدل البطالة فيها عام 2003 كان (33%) وقد انخفض هذا المعدل ليصل عام 2014 إلى (13,3%) ونرى أيضا في محافظة ذي قار التي هي اكثر محافظة يرتفع فيها معدل البطالة لعام 2003 حيث وصل إلى (46,20%) وقد انخفض هذا المعدل ليصل إلى (17,4%) في عام 2014 ، اما اقل محافظة لهذا المعدل في عام 2003 هي محافظة كربلاء المقدسة بمعدل (14%) وكركوك بمعدل (2,9%) في عام 2014 .

كما تعاني بعض الدوائر الحكومية من وجود قدر من البطالة المقنعة فيها مما يضيف إلى نسبة البطالة الظاهرة نسبة إضافية ، أذ أن هناك أعداد كبيرة من موظفين لا يعملون شيئا ويستلمون رواتب شهرية ويتم ترفيعهم سنوياً والسبب يعود إلى نظام التعين الذي لا يتم حسب الحاجة ، أيضاً هناك ما يعرف بـ (الموظفين الفضائيين) اللذين يقبضون رواتب من دون دوام، ومما عزز من البطالة المقنعة في العراق هو إلغاء بعض الوزارات في عام 2003 مثل وزارة الصناعة والإعلام والدفاع وتوقف الكثير من المصانع والمعامل والدوائر الحكومية عن العمل وبقية هؤلاء يستلمون رواتب شهرية من دون عمل ، أيضا الجانب السياسي كان له دور في بعض القرارات الداعمة لظاهرة البطالة المقنعة خصوصاً مع ارتفاع معدل إنتاج النفط إذ تم رفع سقف الراتب دون النظر للإنتاج كي يتحقق قبول شعبي للحكومات ومن دون النضر للنتائج ، يضاف إلى ذلك وجود نسبة من العاملين في بعض النشاطات الطفيلية والهامشية في قطاع الخدمات وربما هناك في بعض القطاعات السلعية من يمارس عملاً غير منتجاً ولا يخلق قيمة مضافة جديدة للمجتمع ، ان واقعاً كهذا أدى إلى استمرار عمل بعض العاملين في بعض القطاعات وفي ظل أجور منخفضة خشية التعرض للبطالة خارج القطاع العام ولكنهم في الوقت نفسه مارسوا نوعاً من التخريب في هذا القطاع متمثلاً في انخفاض إنتاجيتهم والخدمات التي يقدموها من ناحية ونشروا الفساد الإداري والرشوة والرضا بممارستها من ناحية أخرى ، ان وضعاً كهذا ساهم في خلق مجموعة من المشاكل والتعقيدات انعكست على إداء العاملين وولائهم الوظيفي وعلى علاقات العمل والإنتاج والإنتاجية وعلى نفسية العاملين الآخرين الذين يرفضون الانحراف ، كما اثر كذلك على فرص العمل ذاتها وجعل الكثير من العاملين يبحثون عن فرصة عمل لمواجهة متطلبات المعيشة ، مما اثر كل ذلك على إنتاجيتهم والقدرات الرئيسية لنشاطهم

ثانياً: أسباب البطالة في العراق :

من البديهي ان لكل ظاهرة أسباب أدت إلى حدوثها ولهذه الظاهرة أسباب عديدة في العراق والتي من أهمها : (الهيئة الوطنية للاستثمار،2008-2013)

1- تقلص استيعاب البرنامج الإنمائي الواسع في العراق خلال مرحلتي الثمانينات والتسعينات (بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية) .
2- تدمير اغلب المشاريع والمصانع في حروب عامي 1991 و 2003 وتسريح بعض العاملين فيها .
3- تضخم الأسعار وانخفاض الأجور لذوي الدخل الثابت والعزوف عن العمل في ظل الأجور الثابتة وتسرب العاملين نحو القطاعات التي تقدم مكافئات مرنة .
4- إيقاف التعيينات الجديدة في مشاريع القطاع العام ومؤسساته بشكل عام .
5- هجرة الكفاءات والعقول العلمية العراقية وهروب رأس المال الوطني خارج العراق وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية .
6- حل الجيش العراقي والمؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية .
7- غياب المتابعة للمشروعات المقرة في المحافظات من قبل الحكومة المركزية بحيث بلغت نسب التنفيذ لبعض المشاريع اقل من (10%)وربما البعض الآخر توقف تنفيذها بسبب عدم الاستقرار الأمني لاسيما في المناطق الساخنة الأمر الذي ترك أثرا عميقاً في معدلات البطالة .
8- غياب التنسيق بين التعليم ومخرجاته وسوق العمل .
9- ارتفاع معدل النمو السكاني في العراق .

هذه بعض من اهم الأسباب التي تفسر تفشي البطالة في الاقتصاد العراقي والتي أصبحت تلقي بتبعاتها على النشاط الاقتصادي وتعبر عن نفسها من خلال بعض المظاهر الاجتماعية الدخيلة على المجتمع العراقي كالجريمة والتسول والمضاربة والسوق السوداء والانحراف والفوضى والهجرة غير المنظمة وعمليات النصب والاحتيال والاختطاف وغيرها .

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 **May/2017**

المبحث الرابع
بناء الأنموذج القياسي

تمهيد :

بعد دراسة مشكلة البطالة من الناحية النظرية وكذلك واقع البطالة في العراق سنحاول في هذا المبحث ان نقوم بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة اذ يعتبر الاقتصاد القياسي واحد من اهم أساليب التحليل الاقتصادي وهو يهتم بالتقدير العددي (الرقمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى الهدف المطلوب لمعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة ، حيث تأخذ العلاقة التي تربط المتغيرات شكل العلاقة السببية وبهذا يمكن التمييز بين نوعين من المتغيرات احدهما يكون تابع وهو الذي يتبع تأثير متغير آخر او عدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهي التي يطلق عليها بالمتغيرات المستقلة ، ويكون التغير حسب درجة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية .

أولاً: بناء أنموذج قياسي مقترح للبطالة في العراق :

أن اهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في معدل البطالة ، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية والتي تعد وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية من خلال الاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات ومن هذه المتغيرات هي :

1- **عدد السكان**
2- **الناتج المحلي الإجمالي**
3- **معدل التضخم**

هذه المتغيرات التي حصلنا عليها بعد أن تم حساب عدة متغيرات وعدة طرق لحساب الأنموذج الملائم لدالة البطالة وهي التي ستدخل في تقدير الأنموذج الاقتصادي للبطالة في العراق اذانها ستكون المتغيرات المستقلة ومعدل البطالة هو المتغير المعتمد ، وستكون الفترة الزمنية هي 2003-2014 وسنحاول ان نلقي نظرة مختصرة حول هذه المتغيرات من ناحية تأثرها على المتغير المعتمد (معدل البطالة) وتكون دالة البطالة في العراق كما يلي :

$$d= f\{X_1 , X_2 , X_3 , U_i\}$$

حيث ان :

X_1 : عدد السكان

X_2 : الناتج المحلي الإجمالي

X_3 : معدل التضخم

U_i : الخطأ العشوائي

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات جدول (2) على البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) تم الحصول على النتائج الآتية :

$$Y = B_0 - B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3$$

$$Y = 21.379 + 2.107X_1 - 057\ X_2 - 184\ X_3$$

t = (-700) (1.672) (-1.230) (-3.963)

Sig = (0.004) (0.003) (0.002) (0.45)

R=95% E=2.12 R^2 square =90% R Adjusted square =86% F=25.15
D.W=2.357 Sig=0.000

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia Vol. (1) Issue (3)
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) *PP: 506-522*
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 May/2017

حيث ان :

Y= معدل البطالة

X_1= حجم السكان بالمليون

X_2= حجم الناتج المحلي الإجمالي بالمليار

X_3= معدل التضخم

t= القيم الإحصائية لمعنوية كل متغير

R= معدل التحديد

R^2= معدل التحديد المعدل

E= معدل الخطأ

D.W= داربن واتسون

F= إحصائية فيشر

Sig= قيمة المعنوية اذ كلما تقل عن (5%) تكون الإحصائية معنوية

جدول (2)

بيانات معدل البطالة وعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم للمدة (2003-2014)

السنوات	معدل البطالة	السكان بالمليون	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار	معدل التضخم
2003	28	26	29	29
2004	27	27	53	36
2005	18	27	73	50
2006	18	28	95	76
2007	18	29	111	100
2008	15	31	157	113
2009	13	31	130	122
2010	12	32	167	125
2011	11	33	211	132
2012	11	34	245	140
2013	12	35	267	142
2014	12,7	36	258	145

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 506-522***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.29 May/2017

المصدر / وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .

والنتائج كما جاءت في البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) هي :

Model Summary					
Model	R	R Square القيمة التفسيرية	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.951[a]	0.904	.868	2.12450	2.357
a. Predictors: (Constant), x3, x2, x1					

ANOVA[b]							
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	340.559	3	113.520	25.151	.000[a]	معنوي
	Residual	36.108	8	4.514			
	Total	376.667	11				
a. Predictors: (Constant), x3, x2, x1							
b. Dependent Variable: y**معدل البطالة***							

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-21.379-	30.539		-.700-	0.004
	x1**السكان بالمليون**	2.107	1.260	1.210	1.672	0.003
	x2 **الناتج المحلي الإجمالي بالمليار****	-.057-	.046	-.791-	-1.230-	0.002
	x3**معدل التضخم**	-.184-	.047	-1.340-	-3.963-	0.452
a. Dependent Variable: y**معدل البطالة***						

ثانياً: التحليل الإحصائي والاقتصادي للأنموذج المقدر لمعدل البطالة :

1– التحليل الإحصائي :

أ- اختبار معامل الميل الحدي :

من خلال النتائج التي ظهرت في الأنموذج المقدر يمكن أن نلخص التحليل الإحصائي للمتغيرات حيث ان المتغير الأول هو يمثل عدد السكان أذ نلاحظ أن معامل الميل الحدي له (B_1) ظهرت أشارته موجبة أي ان العلاقة بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المستقل (المفسر) عدد السكان هي علاقة طردية أي انه كلما زاد عدد السكان زاد معدل البطالة ، وبما أن قيمة الميل الحدي للمتغير الأول والبالغة (2.107) وعليه انه كلما زاد حجم السكان بمقدار وحدة واحدة زاد معدل البطالة بنسبة (2.107) .

أما المتغير الثاني وهو الناتج المحلي الإجمالي فأن الميل الحدي له (B_2) ظهرت أشارته سالبة، اي علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة ، إذ كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي تناقص معدل البطالة ، وبما ان قيمة الميل الحدي للمتغير الثاني الناتج المحلي الإجمالي قليلة والبالغة (-0.57) وعليه انه كلما تناقص الناتج المحلي الإجمالي وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة قدرها (0.57) .

أما المتغير الثالث وهو معدل التضخم فان الميل الحدي له (B_3) ظهرت إشارة أيضاً سالبة أي ان هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (معدل التضخم) والمتغير التابع (معدل البطالة) وهذا يتفق مع منطق نظرية فيلبس التي تشير إلى إن هناك علاقة عكسية بين التضخم ومعدل البطالة في الأجل القصير ، أي أنه كلما أنخفض معدل التضخم زاد من معدل البطالة ، وبما أن في الأنموذج كانت قيمة الميل الحدي للمتغير المستقل (184-) وعليه انه كلما أنخفض معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة أدى إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة (184) .

ب- اختبار (t) : يكشف هذا الاختبار عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في النموذج فإذا كانت قيمة **t** المحتسبة أكبر من قيمة **t** الجدولية دل ذلك على معنوية المعلمة المقدرة ، أي وجود تأثير مهم للمتغير المستقل في المتغير التابع، ومن خلال ملاحظة قيم الـ (t) في الأنموذج الاقتصادي وملاحظة قيم (Sig) نلاحظ أنها اقل من (5%) فان المتغيرات (حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي) هي متغيرات معنوية ، أما المتغير (معدل التضخم) فأنه غير معنوي ، لذلك فان (t) المحتسبة أكبر من الجدولية، وعلى هذا الأساس يمكن الاعتماد على الأنموذج المقترح .

ت- اختبار R^2 : هذا الاختبار يقيس تفسير المتغيرات وكم هي نسبة تفسيرها من الظاهرة المدروسة وتتراوح قيمته ($0 < 1 > R2$) وكلما زادت قيمة(R^2) دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع . وفي هذا الأنموذج فان قيمة (R^2) هي (90%) ايان المتغيرات قد فسرت ما نسبته (90%) من ظاهرة البطالة في العراق ، ولهذا قمنا باختيار هذا النموذج كأفضل أنموذج يمثل دالة البطالة في العراق مما يدل أيضا على ان هذه المتغيرات المأخوذة في هذا النموذج هي المتغيرات التي تحقق التوازن في هذا الأنموذج ، وأما الباقي والبالغ (10%) فقط يشير إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذا الأنموذج .

ث- اختبار F :وهو يقيس معنوية الانحدار ككل لهذا الأنموذج الاقتصادي فمن خلال ملاحظة (Sig) في الأنموذج أعلاه والعائدة للاختبار أعلاه نلاحظ إنها اقل من (5%) مما يدل على أن اختبار (F) معنوي وذلك أن البرنامج الجاهز (SPSS) قد قارن (F) المحتسبة والبالغة (25.151) مع (F) الجدولية ووجد إنها اكبر منها ولهذا نقوم برفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع ونقبل الفرضية البديلة أي أن هناك علاقة وثيقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع أي أن الانحدار للأنموذج هو مقبول جداً وهذا الاختبار هو ما جعلنا نختار هذا الأنموذج من بين كل النموذجات التي تم التوصل الهيا .

ح - اختبار Durbin-Watson :يقيس هذا الاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلةويتم اتخاذ القرار حيال رفض أو قبول فرضية العدم وفق للقواعد التالية :

1. إذا كانت($DW > du$ و - $4 DW > du$) يرفض فرض العدم(عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي).
2. إذا كانت($DW < dL$ أو - $4 DW < dL$) يقبل فرضية العدم (وجود مشكلة الارتباط الذاتي) .
3- إذا كانت($dL \leq DW \leq du$ أو $4 - du \leq DW \leq 4 - dL$) تكون نتيجة الاختبار غير معروفة (أي عدم المعرفة بوجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها) . وبما ان قيمة الاختبار هي (2.357) أي ان هذا الاختبار يقع في منطقة القبول وليس في منطقة الرفض او منطقة الحسم وعليه فان هذا الأنموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي ، وهذا ما جعلنا نثق ونختار بهذا الأنموذج بانه افضل النموذجات المقترحة .

2- التحليل الاقتصادي :

نلاحظ من الأنموذج الاقتصادي المقترح بان المتغيرين الأول والثاني (حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي) على التوالي هما متغيرين مستقلين مطابقين للنظرية الاقتصادية التي أظهرها النموذج المطبق SPSS على المتغيرات التي تم اختيارها والتي تؤثر على المتغير التابع معدل البطالة ، أما فيما يخص المتغير الثالث وهو معدل التضخم فانه جاء

مخالف للنظرية الاقتصادية أي ان له علاقة عكسية مع معدل البطالة اي انه كلما زاد معدل التضخم يتسبب في انخفاض معدل البطالة وهذا ما يخالف منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على أن كلما زاد معدل التضخم أدى إلى زيادة في معدل البطالة، أي العلاقة موجبة بينهما والعكس صحيح ،

تم اختيار هذه السلسلة الزمنية للمدة من 2003 /2014 لمحاولة اختبار مدى تأثير المتغيرات المختارة وتطبيقها في الأنموذج على المتغير المعتمد وهو معدل البطالة ، خاصةٍ بعد الأحداث التي مرت على العراق بعد عام 2003 وما تسبب الاحتلال الأمريكي على العراق من آثار انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي في العراق ، لذلك حاول الباحث من خلال أدخال هذه المتغيرات لمعرفة ولبيان مدى تأثيرها على المتغير المعتمد معدل البطالة المتفاقم سنة بعد أخرى كما مبين ذلك من خلال بيانات جدول (2) نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي في العراق بعد أحداث 2003 حيث ظهرت ومن خلال نتائج هذا الأنموذج المطبق بان هذه المتغيرات لها تأثير واضح وملموس في معدل البطالة في العراق لتلك السنوات وهذا ما يدعم من فرضية البحث.

الاستنتاجات :

1- تمثل البطالة هاجساً مقلقاً بحيث أصبحت من المشاكل المركبة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تتداخل مسبباتها مع تداعياتها لترفع من درجة الفقر .
2- تركز فرص العمل على القطاع الحكومي ، و ضعف إمكانية القطاع الخاص وعدم قدرته، على استيعاب الأعداد المتراكمة من العاطلين عن العمل .
3- إن حساب معدل البطالة يمثل مشكلة رئيسية تواجه المخططين المعنيين بإيجاد الحلول لهذه الظاهرة ، حيث تتضارب الأرقام بحسب مصادرها من مؤسسة إلى أخرى ، إذ أن نسبة العاطلين المسجلين في مكتب التشغيل لا تتجاوز نسبتهم عن (20%) في أفضل حالاتها .
4- من خلال ملاحظة البيانات لمعدل البطالة خلال المدة (2003-2014) نرى ان المعدل بتناقص مستمر على مر السنوات وهذا يدل على إن هناك محاولات لخفض معدلات البطالة في العراق .
5- هناك تفاوت في نسب البطالة بين المحافظات للأعوام المختلفة فارتفاعها في محافظة ذي قار وانخفاضها في محافظة السليمانية ، وهذا التفاوت تبعاً للأوضاع الاقتصادية المختلفة في كل محافظة ونسبة الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي والأمني فيها .
6- أظهرت نتائج البحث على وجود علاقة معنوية بين المتغيرين المستقلين(حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع معدل البطالة، أما المتغير المستقل الثالث (معدل التضخم) فأنه متغير غير معنوي إشارته سالبة إي علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة أي كلما انخفض معدل التضخم زاد من معدل البطالة وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية.
7- يمكن القول بان معدل البطالة يتأثر بنسبة (90%) بعدد من المتغيرات الاقتصادية وهي المتغيرات التي دخلت في الأنموذج الاقتصادي المقترح والمتغيرات هي (عدد السكان ، الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم) وان ما نسبته (10%) يعود لمتغيرات لم تدخل في الأنموذج الاقتصادي المقترح تعود إلى متغيرات أخرى .

المقترحات:

1- أن مشكلة البطالة في العراق واضحة للعيان ولابد من الإسراع في تهيئة بيانات دقيقيه عن هذه الظاهرة من خلال إجراء مسوحات فصلية أو سنوية لقياس معدلات البطالة وذلك عن طريق مراكز بحثية متخصصة تهتم بهذا الشأن والإسراع بعملية التعداد العام للسكان .
2- القضاء على أشكال البطالة المتفشية في دوائر الدولة وخاصة البطالة المقنعة بان تقوم كل وزارة بحصر احتياجاتها الفعلية من القوى العاملة وان تداور الزيادة بين الوزارات الأخرى وخاصة الخدمية منها ، لتعاد ترتيب مؤسساتنا وفق الدراسة والاختصاص والحاجة الفعلية .
3- توجيه القسم الأكبر من النفقات العامة للدولة إلى مشاريع استثمارية وإنتاجية لكي توفر فرص عمل ضمن القطاع الخاص مما يسهم في جذب اليد العاملة لكي تقلل من نسبة البطالة في العراق .
4- دعم وتنمية القطاع الزراعي باعتباره اكبر القطاعات التي تستوعب الأيدي العاملة في العراق وذلك لكبر المساحات الزراعية التي تحتاج إلى إصلاح .
5- تسهيل الإجراءات الخاصة لمنح القروض للمشاريع الكبيرة الصغيرة القادرة على تشغيل طبقة كبيرة من العاطلين
6- صياغة برامج من قبل الدولة تمكن من تنمية مهارات العاطلين لدخول سوق العمل .

7- الاهتمام بمشاركة المرأة للرجل في سوق العمل وفي منظومة التفاعلات التنموية وبما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص .
8- العمل على خلق المناخ الاستثماري للقطاع الخاص من خلال تقديم القروض بسعر فائدة منخفض أو الإعفاءات الضريبية على الإنتاج والدخل ، لكونه يساهم في امتصاص البطالة .

المصادر والمراجع :

أولاً: المصادر العربية

1- السوداني ، أسيل حسين كاظم ، دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر والبطالة في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2010 .
2- الحجار، بسام ، و رزق، عبدالله، الاقتصاد الكلي ، دار المنهل اللبناني للدراسات ، بيروت ،2010 .
3- داود ، حسام علي، والنسور ، معن ،" مبادىء الاقتصاد الكلي" ، دارالميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ، عمان، الاردن ، 2011 .
4- الحصري ، طارق فاروق التحليل الاقتصادي الكلي – نظرة معاصرة ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007
5- الكيالي ، عبد الوهاب ، كامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ، 1974 .
6- الراوي ، علي عبد محمد سعيد ، الفقر والبطالة والسياسة الاستثمارية في العراق (تحديات ومهام وفرص) مجلة بحوث مستقبلية ، العدد7 ، 2003 .
7- عرب ، عاصم بن طاهر ، اقتصاديات العمل ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 1991 .
8- هيكل، محمد فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة، بيروت ، 2010
9- طاقة، محمد، وأخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ط 2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
10- الاهواني ، نجلاء ظاهرة بطالة الشباب في الاقتصاد المصري ، مصر المعاصرة ، العددان (433 و 434) يوليو، 1993
11- علي، ناجحة عباس ، المتغيرات الاقتصادية واثرها على معدلات البطالة في العراق ، وزارة المالية ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لاتحاد الإحصائيين العرب 2012.
12- خطة التنمية الوطنية 2010 -2014 ، وزارة التخطيط ، العراق 2009
13- المجموعة الإحصائية (2012-2013) / الجهاز المركزي للإحصاء / نتائج مسوح التشغيل والبطالة للسنوات (2003-2008) .
14- الهيئة الوطنية للاستثمار في محافظات العراق للفترة (2008-2013) .
15- الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، لسنة 2009

ثانيا: المصادر الأجنبية

16- Source: Prof. Roy Rotheix (2007) Cornell, Skidmore College, introduction to Macroeconomics, State of America, University Press